حـــــــــــوار

التناقض في سياسة حكومة الحزب الوطني الحاكم يثير الدهشة ، ويدعو الى الحيرة ..

ففي الاسبوع الماضي ، انعقد في القاهرة مؤتمر ((السلام من خلال القانون)) وحضره اكثر من ٨٠٠ عضو يمثلون صفوة من رجال القانون في العالم ، من بينهم رئيس محكمة العدل الدولية ، واحاطته اجهزة الاعلام الحكومية برعاية خاصة ، وسلطت عليه اضواءها الباهرة ..

وفي الوقت الذي كان فيه المؤتمر يناقش جدول اعماله الذي يتضمن موضوعات تتصل ((بسيادة القانون)) في مجال العلاقات الدولية ، كانت الصحف ((القومية)) تنشر أن الحكومة سوف تتقدم الى مجلس الشعب - في دورته الخاصة - بطلب مد العمل بالاحكام العرفية للسنة الثالثة ، وبالتالي تعطيل سيادة القانون في مجال العلاقات الداخلية .. !!

وعندما كانت المعارضة تطالب - خلال الاعوام الماضية - بالغاء القوانين الاستثنائية ، خرجت اقلام كثيرة من صفوف الحزب الحاكم ، تهاجم المعارضة وتتهمها بانها تبحث عن الاثارة ، وبانها لا تقدر اعتبارات الامن القومي ..

ولما قررت الحكومة الغاء (بعض) هذه القوانين ، او تعديلها، خرجت (نفس) هذه الاقلام تشيد بهذا القرار ، وتصفه بانه خطوة هامة لتعميق وتدعيم الديمقراطية ..!!

وعندما كانت المعارضة تطالب بالغاء حالة الطوارىء ، وعودة السيادة كاملة للقانون ، خرج كتاب الحزب الحاكم - وبعض قياداته - يدافعون عن الحكم العرفي بمبررات لا يقبلها المنطق المستقيم ، او العقل المستنير ، واتهموا المعارضة بانها ((تعارض من اجل المعارضة)) وبانها تسعى الى الاثارة والتشكيك ..

فلما رات الحكومة أن تضع قانونا خاصا لمكافحة الارهاب ، واعلنت على لسان الوزير مختار هاني انه بصدور هذا القانون سوف تنتهي حالة الطوارىء والحكم العرفي ، خرجت الاقلام (ذاتها) تهلل لهذا القرار ، وتصفه بانه انجاز وطني كبير يضاف الى انجازات حكومة الحزب الحاكم ..!!

فالمعارضة اذا طالبت بخطوة على طريق الديمقراطية ، اتهموها بالاثارة والتشكيك ، اما اذا رات الحكومة - تحت ضغط الرأي العام - أن تتخذ نفس الخطوة ، فهي الحريصة على الديمقراطية، والامينة على اعلاء كلمة القانون ..!!

والمعارضة لا يهمها أن ينسب اليها (فضل) تدعيه الحكومة لنفسها ، وانما الذي يهمها فقط هو أن تفهم ((اقلام الحكومة)) أن الدعوة الى الديمقراطية وسيادة القانون هي دعوة وطنية مخلصة ، لا مجال فيها للاتهام بالاثارة والتشكيك .

وبالرغم من أنه لا يمكن ، بطبيعة الحال ، ابداء الراي في القانون المقترح لمكافحة الارهاب ، قبل الاطلاع على نصوصه ومواده ، فان المعارضة ترحب - من ناحية المبدا - بكل اجراء يؤدي الى تقنين الجريمة والعقاب ، وعودة السيادة كاملة الى القانون العادي ، والالغاء الفوري للقوانين الاستثنائية والحكم العرفي ..

والمعارضة تطالب بعقد مؤتمر آخر - تسلط ، ايضا ، عليه الاضواء - من أجل ((الحكم من خلال القانون)) .. !!

أحمد طلعت